



تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس
نصره الله و أيده

الملتقى البرلماني الرابع للجهات

تحت شعار

"مأسسة النهج التعاقدية: دعامة أساسية لتسريع تنزيل
الجهوية المتقدمة"

الأربعاء 19 أكتوبر 2022

أرضية تأطيرية

جريا على العادة، وبعد الانحسار النسبي لخطر جائحة كوفيد 19 عن البلاد، يستأنف مجلس المستشارين، بشراكة مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وجمعية جهات المغرب، والجمعية المغربية لرؤساء مجالس العمالات والأقاليم، والجمعية المغربية لرؤساء مجالس الجماعات، تنظيم فعاليات الملتقى البرلماني السنوي للجهات في دورته الرابعة.

ويندرج تنظيم هذا الملتقى في سياق مواصلة الترسيد والبناء على التراكم، من منطلق الاقتناع التام بأن ورش الجهوية المتقدمة يحتاج إلى دعم مستمر لتوطيد أسسه، وإبراز الإيجابيات المتعددة التي ينطوي عليها، وفي مقدمتها تطوير منظومة الحكامة الترابية وإغنائها، وتوسيع مجال مشاركة المواطنين في مسلسل تدبير الشأن المحلي، وفتح المجال أمام ظهور نخب جهوية جديدة قادرة على التجاوب مع المطالب والانشغالات المعبر عنها، وتسخير كل الإمكانيات اللازمة لمواجهة التحديات التنموية وتحقيق العدالة الاجتماعية والمجالية.

وقد حظي هذا التوجه الذي دأب عليه مجلس المستشارين وشركاؤه بدعم ملكي جسدهته الرعاية المولوية السامية، من خلال الرسالة الملكية الموجهة للدورة الثانية للملتقى البرلماني للجهات التي جاء فيها: "إن اختياركم لعقد لقاءات دورية للتشاور وتبادل وجهات النظر والنقاش، بشأن تطور هذا الورش المهيكل، ليعكس بحق انخراطكم التام، وإيمانكم بالأهمية القصوى التي نولمها شخصيا لهذا الورش الإصلاحية الكبير؛ الذي يتوخى إضفاء المزيد من الديمقراطية على تدبير الشأن العام، وضمان تقاطع السياسات الوطنية والقطاعية والترابية، حول الغاية التي حددناها، ألا وهي تحقيق ما يستحقه مواطنونا من تقدم منصف ومستدام، ورفاهية وازدهار."

السياق العام

جدير بالذكر، أن الخلاصات المنبثقة عن المناظرة الوطنية للجهوية المتقدمة المنعقدة بأكادير يومي 20 و 21 دجنبر 2019، والتوجهات الداعمة للمشروع الجهوي الواردة في التقرير حول النموذج التنموي الجديد، قد شكلت أفقا ومنعطفًا استراتيجيًا بارزا تجلّى في تأكيد هذه الخلاصات والتوجهات على أن استكمال الإصلاح الجهوي يعد مطلبًا أساسيًا لتحقيق نقلة نوعية حقيقية في التعااطي مع التحديات التنموية التي تواجهها البلاد.

بالمقابل، كان للظهور المفاجئ للأزمة الصحية الناجمة عن جائحة كوفيد 19 تأثيراً شاملاً على جل الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في البلاد، مما دفع بالدولة إلى الانصراف إلى معالجة تداعيات حالة الطوارئ الصحية، من خلال اتخاذ حزمة متتالية من التدابير والإجراءات الرامية في معظمها إلى التحكم في الوضع الصحي وتأمين الشروط الملائمة لعودة الأنشطة المذكورة لتأثيرها الاعتيادية. في هذا الصدد، وإذ يسجل بأن الجماعات الترابية عموماً، والجهات بصفة خاصة، قد قامت بدور محوري به في مواكبة المجهود الكبير الذي بذلته الدولة في التصدي للجائحة، إلا أن تداعيات هذه الأزمة كان لها أثر سلبي على مسار تنزيل ورش الجهوية المتقدمة، الذي تراجع الاهتمام به بشكل جلي وملحوظ في سلم أولويات العمل الحكومي.

وقد تزامن الخروج من حالة الاستعجال الصحي مع تزايد حدة الاحتباس الحراري والتقلبات المناخية المصحوبة بالانتشار الواسع للجفاف وعدم انتظام التساقطات المطرية. وهو الأمر الذي أرحى بظلاله على القطاعات الإنتاجية الهشة في المجالات القروية والزراعية والجبلية وفي مناطق الواحات على الخصوص، وقلص من القدرات التنافسية لشبكة المقاولات الصغرى والمتوسطة، التي تشكل الدعامة الرئيسية لكثير من الاقتصاديات الجهوية. وفي ذات الوقت، بدأت المخاوف الناجمة عن تنامي بؤر التوتر على الصعيد العالمي تتصاعد، اعتباراً لانعكاساتها المحتملة على الجهود التنموية للسلطات العمومية وطنياً وجهوياً ومحلياً.

وبالموازاة مع كل هذه التحديات، أقدمت السلطات العمومية مع ذلك على إطلاق جيل جديد من الإصلاحات التي، اعتباراً لطبيعتها ومجالات تدخلها، تطرح إشكالات جديدة على المنظومة الجهوية، وتضعها أمام أهداف ومسؤوليات ذات ارتباطات مباشرة بقضايا من صميم متطلبات التنمية البشرية. وتتجلى هذه الإصلاحات على وجه الخصوص في تعميم الحماية الاجتماعية، والسعي إلى اعتماد ميثاق متقدم للاستثمار والعمل على تنزيل القانون الإطار المتعلق بمنظومة التربية والتعليم.

أهداف الملتقى

في ظل هذه السياقات والتحديات التي تطرحها، وعملاً بالتوجيهات الملكية السامية السالف ذكرها، يأبى مجلس المستشارين وشركاؤه، من خلال الدعوة لعقد الدورة الرابعة للملتقى البرلماني للجهات، إلا أن يجدد التفكير في الإشكالات الراهنة التي تطبع سير المنظومة الجهوية، وذلك من ثلاث زوايا متقاطعة:

أولاً، الوقوف عند التطورات المتتالية التي طالت سياق تدبير الشأن العام في بلادنا خلال السنوات الثلاث الأخيرة (2020-2022) وتداعياتها على الجهود المبذولة لاستكمال بناء صرح المشروع الجهوي؛

ثانياً، اختيار التركيز بصفة أساسية على قضايا محورية\مفصلية من شأن معالجتها أن يعطي زخماً ونفساً جديداً للمشروع الجهوي في بلادنا؛

ثالثاً، التأكيد على أهمية المقاربة التشاركية عبر اعتماد صيغة تنظيمية ملائمة للملتقى، تتيح للفعاليات والحساسيات الجهوية والمحلية المتنوعة المشاركة في أشغاله، التعبير عن آرائها وعرض خلاصات تجاربها.

لذلك، وحيث أن الدورات الثلاث السابقة للملتقى، وبعدها المناظرة الوطنية حول الجهوية المتقدمة المنعقدة بأكادير، قد تناولت بالدرس والتحليل قضايا تعتبر محورية في مسار تنزيل الجهوية المتقدمة، من قبيل برمجة التنمية الجهوية وأهمية التصاميم الجهوية لإعداد التراب، والهيكلة الإدارية لمجالس الجهات ورهان تعزيز أسباب استقطابها للكفاءات، وتمويل الجهوية، والديمقراطية التشاركية، والحكامة الجهوية في ارتباط بإشكالية اللاتمرکز، بالإضافة إلى مسألة تدقيق الاختصاصات الذاتية والمشاركة والمنقولة والتي انتهت بشأنها مناظرة أكادير إلى اعتماد إطار توجيهي للاختصاصات، فقد تم اختيار موضوع التعاقد بين الدولة والجهات، وفيما بين الجهات وفيما بينها وبين باقي الجماعات الترابية، من زاوية المؤسسة، محورا للملتقى البرلماني الرابع للجهات، في سياق السعي إلى تجاوز الصيغ الحالية للتعاقد، والتي تولد عنها تضخم الاتفاقيات القطاعية وتعدد الشراكات في غياب إطار معياري مرجعي.

وحرى بالذكر، في هذا الصدد، أن إشكالية التعاقد تتعلق بجوهر العلاقة بين الدولة والجهات، وتطرح بطبيعتها تساؤلات معقدة، مقارنة بالطريقة الاختزالية والنمطية المتبعة حالياً من قبل الأطراف المعنية لإبرام التعاقدات فيما بينها. ومن جملة هذه التساؤلات التي يروم الملتقى تعميق التحليل والنقاش بشأنها:

- المبادئ التي يستند إليها التعاقد بين الدولة والجهات (عقود البرامج)، وبين الجهات والجماعات الترابية الأخرى، وبين الجهات فيما بينها؟
- كيفية التعاطي في الوقت الراهن مع الجوانب المتعلقة بالهندسة التعاقدية: كيفيات إعداد العقود، والتشاور والتفاوض في شأنها، وحدود التمويلات المسموح بها، وآليات تتبعها وتقييمها من قبل الأطراف؟

- العلاقة بين "الإطار التوجيهي حول تفعيل الاختصاصات" المنبثق عن مناظرة أكادير وآلية التعاقد؟ إلى أي حد ساعد هذا الإطار في وضوح الرؤيا أمام المجالس بخصوص الاختصاصات المنوطة بها وشكل منطلقا لجيل جديد من التعاقدات - تعاقدات ما بعد مناظرة أكادير؟
- الدروس المستقاة من المقاربة التجريبية التي لجأت إليها الدولة في مجال التعاقد على مستوى جهتين (جهة بني ملال-خنيفرة وجهة فاس-مكناس)؟ وكيف تنظر الجهتان المعنيتان إلى الإطار التوجيهي حول الاختصاصات بعد حوالي سنتين من الممارسة، على ضوء التجربة التعاقدية التي أبرمتها مع الدولة؟
- مدى الحاجة إلى وضع ضوابط قانونية للتعاقد، تساعد على إرساء حكامه مسؤولة مشتركة ومتوازنة بين الدولة والجهات فيما يخص مثلا مسألة تفعيل المخططات الجهوية التي لها علاقة مباشرة بانتظارات المواطنين والمواطنات؟
- دور الإدارات اللامركزية في إبرام التعاقدات بين الدولة والجهات وبين هذه الأخيرة وأطراف أخرى؟

الصيغة التنظيمية لأشغال الملتقى

للإجابة عن التساؤلات المذكورة واستشراف مسالك تفكير جماعي حول الحلول القمينة بتجاوز النقائص والصعوبات ذات الصلة، ستوزع أشغال الملتقى البرلماني الرابع للجهات ضمن جلسة افتتاحية تتخللها كلمات وتدخلات لشخصيات وازنة، تتوفر، بحكم مواقعها ومسؤولياتها، على تصور ورؤية شمولية عما ينبغي القيام به من إصلاحات ومبادرات للدفع بالسياسة الجهوية إلى الأمام؛ تليها جلسة أولى تخصص لمناقشة واستجلاء الإشكالات الرئيسية التي يطرحها التعاقد، على ضوء العروض التي سيقدمها ممثلو الجهات بخصوص عقود البرامج التي تربطهم بالدولة، في أفق بلورة حلول واقتراحات لبناء التعاقد بين الدولة والجهات على أسس صلبة وبناءة؛ ثم جلسة ثانية تخصص للتداول وتبادل وجهات النظر بشأن ممارسة الاختصاصات على ضوء العلاقات البينية فيما بين الجهات، وفيما بينها وبين مجالس العمالات والأقاليم ومجالس الجماعات، من زاوية التفريع، ضمن مسعى يروم استجلاء الإمكانيات التي قد يتيحها النهج التعاقدية في هذا الصدد؛ على أن يلتزم الملتقى بعد ذلك في جلسة ختامية لاعتماد الخلاصات والتوصيات الصادرة عن أشغاله.